

الدستور وجمعية الاتحاد والترقي

﴿ وسائر الجمعيات ﴾

أعلن الدستور العثماني منذ بضعة أشهر ففتننا له مع الهاتين ، ورحبنا به مع المرشحين ، وهما به سرورا وشفقا ، وملانا ديار مصر وسورية مقالات فيه وخطبا ، ولكن سرورنا به لم يكن سالما من كل شائبة ، ورجاهنا فيه لم يكن خلوا من كل مخافة ، فقد أودعنا المقالة الأولى التي أنشأناها في الاسبوع الأول من اعلان الدستور ترحيبا به هذه الجمل (راجع ص ۱۷ م ۱۱)

۱ - « فالواجب على هذه الجمعيات المدبرة ، والقوى المنفذة ، ان تكفل الدستور الذي نالته الامة حتى تأمن عليه من دسائس اعوان الاستبداد ، الذين قاموا بتنظيم حكومة الجواسيس أعظم قيام ، وأول عمل يجب عليها هو السعي لإبعاد اعوان الاستبداد عن دار السلطنة - لاعن دار السلطان فقط - ومحاكمة من يمكن ان يسترد منهم العدل ، ما وهبهم الجور والظلم ، وتشكيل وزارة حرة تقوم بأعباء السلطنة ، وتنقي الولاة والمتصرفين والقضاة ورؤساء العدلية من اخيار الأحرار ، الذين يرجى ان تصلح بهم الادارة ويستقيم القضاء ، ويحفظ الامن ، ويستقر العدل ، لتندفع الامة الى الاعمال النافعة في ظل الدستور الظليل ، ثم العناية بأمر انتخاب النواب الخ . . . »

۲ - « إذا نحن كفينا شر المستبدين الاولين ، ونفنا وزارة من الاحرار المستقلين ، فالواجب علينا ان نقف عند هذا الحد من المطالب في العاصمة وأن تعود السيوف إلى أعقادها ، وتنصرف الضباط الى سابق شأنها ، مع احكام الروابط الخفية ، بينها وبين الجمعيات السياسية ، ويتوجه الاحرار الى إصلاح حال المملكة ، بجميع الوسائل الممكنة ، والحدز والحدز ، من هواقب نشوة الظفر ، الحدز والحدز

من إهانة شخص السلطان ، والتسلى إلى عرشه بالبغي والعدوان ، فما دام السلطان مستويا على عرشه فهو رئيس الأمة ومرجع سلطتها ، ومنفذ قوانينها وشريعتها ، والوزارة هي الواسطة بينها وبينه ، فاعتداء المرءوس على الرئيس بإدلال القوة ، دون القانون والشرعية ، مجلبة للفوضى ومدعاة للخلل ، ويخشى في مثل الحال التي نحن فيها ان يفضي إلى الخطر ، الخ

٣ - « ان افصل ما نفاخر به الآن هو اننا نلنا الدستور من غير اراقة للدماء ولا إيقاع للبلاد في فوضى الثورة ، ولا غير ذلك مما يذم ويكره ، فيجب أن نحافظ على هذه الفضيلة ، وان لا نرتكب في طلب الفرع ، ما عصمنا الله في طلب الاصل ، عسى ان يكون تاريخنا في هذا الطور انظف من تاريخ جيراننا فيه »

٤ - « إن امامنا عقبات كثيرة منها ما يتوقع من مقاومة بعض الحكام الظالمين للحرية التي يرقص لها طلاب الدستور طربا ، ويهيمن بها شغفاء ومنها ما هو اقرب الى الوقوع كالنزاع بين الاحرار المستقلين ، وبين المتعصبين والمقلدين ، ومنها مما لا تكون الجنسية العثمانية ، وما يقع في طريقها من جنسيات الشعوب التي يتألف منها جسم الدولة العلية ، »

٥ - « الحق أقول : إنه لا يخشى علينا من سلب الحرية ، وإنما يخشى علينا من سوء استعمال الحرية ، ومن الجهل بطرق المحافظة على الحرية ، ؛ يخشى أن تدفع الحمية بعض الأحرار الظافرين ، الى مثل عمل المستبدين ، وان تهبط العبودية الموروثة بكثير من الجاهلين ، الى ان يكونوا عوناً على انفسهم للحكام الظالمين . » هذا بعض ما كتبناه في حال السرور باعلان الدستور في الاسبوع الأول من إعلانه وقد وقع جميع ما توقعناه وخفناه

اخذت جمعية الاتحاد والترقي على نفسها كفالة الدستور وحفظه فألفت لها لجانا واحدت لها شعبا في جميع بلاد السلطنة ، وأبعدت أعوان السلطان عنه وسعت في محاكمة بعض المعروفين بالظلم منهم ، وتداخلت في انتقاء الحكام والعمال وانتخاب المبعوثين اتدبت للقيام بكل ما قلنا انه لازم واجب - لا لأننا قلنا بل لأنها تعلم ما علمنا - ولكنها لم تحسن العمل في كل ما تشبثت فيتم سرورنا بماها

سافرتا الى الديار السورية ووزرتا اهم مدن الولايتين وراينا تصرف جمعية الأتحاد والترقي فيها وما كان من عمل «اللجنة المرخصة» التي ارسلتها من سلانك فرأينا خلا وخطلا وسوء تصرف كنا نعتذر عنه للناقين عليها ، حتى انه لم يوجد لها من دافع عنها كما دافعنا ، وليس تفصيل تصرفها في سورية من موضوع هذا المقال الذي وضع لبيان الحال العامة .

ثم عدنا الى هذه البلاد التي يعرف من فيها ما لا يتيسر عرفانه لمن في سورية فسمعنا ممن كانوا في الاستانة من العثمانيين الأحرار ومن غيرهم أمورا متقدمة فوق ما كنا نعلم بل رأينا أكثر العثمانيين لاسيا الترك متغيرين عليها . وانا نذكر مجموع ما ينتقده عليها الناس في مصر وسورية في موضوع مطالبنا التي اشرنا اليها آنفا وهو (١) ان سلوك الجمعية مع أعوان الاستبداد لم يكن سلوك من يريد القضاء على الاستبداد بازالته نفوذ أهله وإخضاعهم للدستور بل سلوك من اغتم الفرصة للاستفادة منهم فقد كانت تأخذ المبالغ الكبيرة منهم وتدعهم وشأنهم او تضمهم اليها وقد حدثني الثقات من أهل الشام ان اللجنة المرخصة التي ذهبت لاجل التحقيق في الحادثة التي جرت لي في آخر شهر رمضان قد أخذت مبلغا عظيما من القود باسم الاعانة للجمعية من رؤساء الفتة وزعماء الاستبداد الذين بلغ من جنونهم في محاربة الدستور أنهم مهدثوا بنصب خليفة في الشام يابعونه ويقاومون به الحكومة الدستورية (٢) انها لم تحسن في انتقاء العمال والحكام فقد ساعدت كثيرين من أعوان الاستبداد حتى على الترقي في الوظائف وأهملت شأن كثير من الأحرار والمجريين . وقد كان اكبر رجاء لي في حكومتنا الجديدة الانصاف في اختيار الموظفين من الاكفاء لاسيا المجريين في مثل مصر . ويتهمون الجمعية بأنها كانت تبيع الوظائف العالية بالمال ، والله أعلم بحقيقة الحال .

(٣) انها جعلت هم لجانها في جميع البلاد النفوذ في الحكومة لا مجرد المراقبة عليها لئلا تخرج عن القوازين ولا مساعدتها على حفظ الأمن الذي اختل بعد إعلان الدستور في جميع الولايات كل ولاية بحسب درجتها في الأخلاق وحال الأجماع (٤) - انها لم تحسن الاتقاء والاختيار في تأليف شعبها ولجانها فأدخات فيها كثيرا

من المتقهرين أو الرجسين وعادت آخرين . وظهر في بعض لجنتها التعصب للجنس التركي حتي كان يكون الاعضاء من الترك هم أصحاب الشأن ومن معهم من غيرهم كالات . وقد سمعت كثيرا من الشكوى في ذلك فكنيت أدافع بالتي هي أحسن (٥) حمل الضباط في جميع البلاد على الاستقلال بالسياسة وجعل نفوذهم هو

الأعلى في لجان الجمعية وهذا خطر على الدولة كان يجب التمشيد في منعه ، والا كتماء بأن يكون بين الجمعية وبين الضباط صلة خفية كما قلنا وانصراف كل الى عمله :

الضباط الى العمل العسكري المحض الذي لا شائبة فيه للسياسة والجمعية اراقبة سير الدستور من غير مشاركة الضباط في ذلك . فان ظهرت قوة تسمى لإلغاء الدستور وإبطال مجلس الأمة أو الاستبداد والظلم جاز حينئذ استنجد الجمعية بالضباط لمقاومة ذلك . وانه لا يختلف عاقلان من علماء الاجتماع في وجوب منع الضباط من الاشتغال

بالسياسة والادارة حتى اذا أبوا أخرجوا من الجيش وفي كون الجند الذي يدخل في الثورة يكون خطرا على الأمة فاذالم يتيسر استصلاحه حالاً وجب إخراجه من الجندية وقتله (٦) نصر فها مع السلطان . اتقد عليها شيء ، منه لا يحب الخوض فيه ولكننا

تقول إن الذين يرون ان السلطان هو روح الحركة التي وجبت في هذه الأيام الى اسقاط الجمعية يقولون لولا أنها أخرجته لما كان شيء من ذلك

(٧) سيرتها في حمل الناس على انتخاب المبعوثين : وأيت بعيني بعض ذلك في طرابلس الشام وقد كنت أدافع عن الجمعية بقدر الامكان لئلا تشتد الفتنة ويستشري الفساد .

(٨) طريقه تأييد نفوذ الجمعية في « مجلس المبعوثان » بما كاد يكون مهددا لسائر الاعضاء سائبا لاستقلالهم

(٩) اتهمت الجمعية أيضا بالتعصب للجنسية التركية ويقولون عنها أمورا كثيرة في ذلك وهو أخوف ، ما نخافه على مستقبل الدولة وربما شرحنا ذلك في مقال خاص (١٠) البحث باستقلال الوزارة بحيث كانت الجمعية مانعة من وجود وزارة

مستقلة مسئولة امام مجلس الأمة وحده عن عملها

(١١) الجهل بمباراة الشعور الديني في الأمة قد أظهر بعض أعضائها

المشهورين أمورا منكورة في نظر الدين جعلت لأعدائها مجالاً واسعاً للتفكير منها . وقد اعترفت هي اليوم بهذا التقصير

(۱۲) ظهورها بمظهر السلطة المستبدة غير المسئولة حتى صرت تسمع من العماني الحر والمثقف ومن الأجنبي المتطرف والمعتدل هذه الكلمة التي اذاعتها الجرائد: ان جمعية الأتحاد والترقي قد أزلت استبداد المايين وأدالت منه استبدادها هي . وتفرع عن هذه الكلمة كلام كثير منه قول الكثيرين ان استبداد السلطان ابن السلطان ابن السلطان أهون علينا من استبداد أوشاب من الناس لا يعرفون فان السلطان أشرف منهم والذل له أقل عارا من الذل لهم وإرضاءه أسهل من إرضائهم لأنه شخص واحد يمكن ان يعرف ما يرضيه ولا يعرف ما يرضي هؤلاء الكثيرين هذا مجمل ما خطر في بالنا الآن من أقوال الناس في جمعية الأتحاد والترقي بعد ذلك الاجماع على الثناء عليها في أول العهد باعلان الدستور فهل يعقل ان يكون كله كذبا واختراعا من الجماهير المتفرقين في ولايات وممالك كثيرة ؟ وإلا فما سبب شيوعه والتهج به في البلاد والممالك ؟

لم يحصل بعد الدستور شيء من السلطة لمحمد الأهدوء الاستانة وحسن السير في حل مشكلتي البوسنة والبلغار وكان الفضل الأكبر في ذلك الكامل باشا ولكن الجمعية لم تلبث ان اسقطت كاملا من كرمي الصدارة وغبرت وزارته لأنه كان معارضا لنفوذها الفعلي في الحكومة فانتقدت سياسة أوربا بهذا العمل وعدوه استبدادا من الجمعية في الحكومة وقال بمثل قولهم كثير من في الدولة لانهم لم يصدقوا انه كان عضادا للدستور كما ادعت ثم قتل حسن بك فهمي رئيس تحرير جريدة سر سني عميلة ففهم السواد الأعظم في الاستانة وغيرها ان الجمعية هي التي انقذته لأنه كان ينتقد أعمالها فانتقد السخط عليها وانفجر بركانه وكان بعض أعضاء الجمعية اقتبح في مجلس الأمة تعقيد حرية الطبوعات ونشر في أثناء ذلك مقال كامل باشا الذي بن فيه سبب من سخط الجمعية لوزارته وما كان من شأنه وشأنها قبل ذلك ولم تحسن الجمعية التصرف في شأن حادثة قتل حسن فهمي الذي عد قتيلا للحرية الشخصية واستقلال الفكر فذرت الاستانة على الجمعية وكان انداء الشيعة يوم دفن حسن فهمي فسقطت وزارة حسن فهمي في ۱۲ م ۱۲

وزارة الجمعية بعد ان اهبين لمروره بمركبته من حيث تشيع الجنازة وعدم حضورها تبعاً لزعماء الجمعية الذين لم يحضروها . وفر أعضاء الجمعية هاربين من الاستانة وقتل كثيرون من البراء وجرح آخرون ودمرت اندية الجمعية وادارات بعض جرائدها واستحوذ الرعب على أهل العاصمة وخافوا من سوء الماقبة

سواء صح ما قيل في الجمعية كله أم صح بعضه فان حسنتها التي لا يرازعها فيها أحد هي انها هي التي أخذت الدستور باليمين فلا تهبه بالشمال فهي أحرم على حفظه وبقائه من جميع الثمانين . وهو الآن كالطفل يحتاج الى تربية وكفالة، وله أعداء فيحتاج الى دفاع وحماية ، فاذا قيل إن الحكومة المسؤولة ومجلس الامة يقومان بتربيته ، فهل يستطيع أحد ان ينكر اختصاص الجمعية بالقدرة على كفالته ، وهل جاءتها هذه القدرة إلا من الجيش ؟

إذا لا بد من بقاء الجمعية ولا بد من بقاء صلتها بالجيش ولكن لا يجوز بحال أن تتداخل في أعمال الحكومة ولا ان تعبت بحرية المجلس ولا ان تدع ضباط الجيش يشتغلون بالسياسة ولا ان تقاوم من يخالفها في الرأي بالقوة ولا حاجة بها الى ذلك في حماية الدستور ولكن قد يشتميه رجال من الجمعية لأنه من تمتع القادر المنصور لا يوجد في البلاد قوة يمكن ان تقف في طريق الجمعية إلا قوة السلطان في العاصمة وقوة عصابات، الأشقياء في بعض الولايات فاما المصائب فيمكن تلخيصها بالقوة ولو بعد حين وأما السلطان فانه بنفوذه المسموي المصبوغ بلون الدين وأعرافه الكثيرين وبماله الكثير وبدهائه العظيم يمكنه في كل وقت ان يعمل عملاً كبيراً فهو أخوف ما يخاف على الدستور اذا لم يخلص له والناس فيه رأيان أحدهما ان إزالته من امام الدستور ضرورة فالت خطرته دائم بدوامه ، والثانيها أنه يمكن ان يوسع خطرته بأموال ترضيه كلها ترجع الى ان يرى ما صار اليه خيراً مما كان فيه ، لأن بركاته على تأمينه على نفسه ومنصبه ونظامي جرح ووجدانه ولو مع إبعاد رجاله المذمومين فقد استعان عنه ولكن الجمعية جرحته جروحاً نفاذة وأخرجت من قصره حرس من ليس بركنائه ويظن ان حياته متوقفة عليه فهل تطيب لها بعد ذلك نفسه ، وسلك في ذلك أم لا بد له من الكيد لها ، والسعي للانتقام منها ؟

الجمعية المحمدية

واقفنا انباء الاستانة وأنا في سورية بأنه قد ظهر فيها جمعية جديدة سميت بالجمعية المحمدية غرضها المطالبة بالحكم بالشريعة وتطبيق القوانين عليها فما وجدتني مرتاحا لهذا التبا على اني قد وقفت نفسي على الدعوة الى الاسلام والدفاع عنه والتوفيق بين أحكامه ومصالح البشر في كل طور من أطوارهم مهما ارتقت. وما ذاك الا لأنني خفت أن يكون الغرض الباطن منها محاربة الدستور باسم الدين، كما ان نفسي لم تكن مرتاحة لجمعية الاخاء العربي - وأنا من صميم العرب - لأنني خشيت ان تكون مفرقة بين العرب والترك ومحركة للعصية الجنسية التي أخاف على الدولة شرها وكنفت أصرح برأيي بذلك في كل محفل ومقام

سألني الأمير شكيب أرسلان عن رأيي في الجمعية المحمدية ونحن في ملا بنيادي الاتحاد العثماني بيروت فقلت إن خوفي منها غالب على رجائي فيها فان كانت تطالب مجلس الأمة بأن يأخذوا قوانين الدولة كلها من كتب الحنفية بالشروط المعتمدة عندهم في الفتوى فهذا حرج عظيم وما أظن ان مؤسسها في درجة من الارتقاء يطلبون فيها المحافظة على أصول الاسلام الثابتة من الكتاب والسنة والاكتفاء بهدم الخروج بالقوانين عنها بل لا أرى انهم يرضون بذلك وانني أقول انه ليس في ديننا شيء ينافي المدينة الحاضرة المتفق على نفعها عند الامم المرتقية الا بعض مسائل الربا وانني مستعد لتوفيق بين الاسلام الحقيقي وكل ما يحتاج اليه العثمانيون لترقية دولتهم مما جربه الافرنج قبلهم وغير ذلك ولكن بشرط ان لا ألزم مذهباً من المذاهب بل القرآن والسنة الصحيحة. وأرجو أن يكون ذلك مقبولاً عند جميع العناصر العثمانية الا التقليديين المتعصبين لمذاهبهم من المسلمين. فأورد علي بعض الحاضرين مسألة الشهادة فأجبت بما أقنعه واقنع غيره من الحاضرين

وقع ما كنا نخافه وأكثر وظهر ان هذه الجمعية هي التي قامت بالفتنة الحاضرة في الاستانة حتى انها استمالت اليها العسكر الذي جاءت به جمعية الاتحاد والترقي من سلانيك لتعظف به على الدستور، وعسكر الاسطول أيضاً، ولا غرو فباسم الدين تقدر ان تستميل جميع عسكر الدولة ان هي أدلت بخراطيمها اليه. وفيه أخبار الاستانة أن

قائدها في هذه الفتنة هو مراد بك الداغستاني الشهير الذي كان من زعماء جمعية الاتحاد والترقي من بضع عشرة سنة فخانها مع الخائنين وسلم أوراقه للسلطان ورخصي بأن يتقاضى منه ما اعلى ذلك بعد ان كان من أشد المبالغين في الطعن فيه والتحريض عليه . وبعد الانقلاب طلب ان يدخل في الجمعية لا رأى من نفوذها (وهو كالدينامع القائم) فأبت عليه فحاول الانتقام منها وإحباط عملها فكذا يكون الرجال المصلحون !!

جمعية الاحرار

كان جميع طلاب الاصلاح من العثمانيين يلتصون بالاحرار ثم تألف حزب في الاستانة سمي بحزب الاحرار وصار له جمعية خاصة به والمشهور ان هذا الحزب على رأي صباح الدين افندي سبط آل عثمان الشهير فيما يعبر عنه بعلم المركزية كما نوهنا بذلك من قبل فهو حزب سياسي لاخطر منه ان كان ظاهره وباطنه سواء وان كانت ولايات الدولة غير مستعدة الآن لأن تكون على رأيه برمته وكم في أوروبا من حزب يدعو الى رأيه سنين طويلة ولا يضر الامة مخالفته لرأي السواد الاعظم ولسائر الاحزاب فيها ولكن جمعية الاتحاد والترقي تشتد في مقاومة هذا الحزب حتى إنها اتهمت بقتل محرر جريدة سربستي كما عدت وذلك غلو كان من أسباب الفتنة الحاضرة . وهو قد اتهم أيضا بالسعي في إسقاطها ومن الناس من يتهم بعض رجاله بمقاومة الدستور ومالنا ولتهم قهدهم احمد رضا بك بمشايعة الساطان على هدم الدستور أيضا

الثورة العسكرية والفن الداخلية

بعد كتابة ما تقدم علمنا ان شيطان الاستبداد تمكن من احداث ثورة عسكرية في الاستانة فرضها الظاهر إبادة جمعية الاتحاد والترقي وبمخشي ان يكون الباطن محو الدستور وإعادة الاستبداد الماضي على ان اسقاطها يعيده بالطبع . وقد فر رجال الجمعية من الاستانة ولبأوا الى مركز قوتهم في سلانيك ثم زحفوا بجيشهم على الاستانة ليحكموا السيف والمدفع في الأمر ، فنسأل الله لهم التوفيق والنصر ، وان يحفظ الدولة من الخطر وقد ولدت الثورة بالعاصمة فتنة في ولاية اظنه فهب اترك لنذبح الأرمن وهو عمل يتبرأ الاسلام منه ومن فاعليه ، ولكنه لا يسلم معه من طعن الامم فيه ، فبهمجية هؤلاء الاقوام ، صار المسلمون حجة على الاسلام